الأمم المتحدة

DP/2014/1

Distr.: General
30 October 2013
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٤

٢٧ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، نيويورك

البند ١ من جدول الأعمال المؤقت

المسائل التنظيمية

تقرير الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٣ (٩ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، نيويورك)

المحتويات

الصفحة

أولا – المسائل التنظيمية ٣

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثانيا – الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ ..... ٣

ثالثا – الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة ٨

رابعا – البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة ١١

خامسا – التقييم ١١

سادسا – ترتيبات البرمجة ١٣

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

سابعا – بيان المدير التنفيذي والخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠١٤-٢٠١٧ ... ١٤

261113 251113 13-54335 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ثامنا – الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة ٢١

ثاني عشر – البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها ٢٣

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

تاسعا – مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ٢٤

الجزء المشترك

عاشرا – الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة ٢٧

حادي عشر – متابعة اجتماع مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ٣١

ثالث عشر – مسائل أخرى ٣٤

أولا – المسائل التنظيمية

١ – عُقدت الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٣ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بمقر الأمم المتحدة في نيويورك، في الفترة من ٩ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

٢ – وقد أقرّ المجلس التنفيذي جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الثانية لعام ٢٠١٣ (DP/2013/L.3) واعتَمَد تقرير الدورة السنوية لعام ٢٠١٣ (DP/2013/38).

٣ – وترد المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٣ في الوثيقة (DP/2014/2) التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي.

٤ – ووافق المجلس التنفيذي في مقرره ٢٠١٣/٣٦ على الجدول الزمني التالي للدورات التي سيعقدها المجلس التنفيذي مستقبلا في عام ٢٠١٤:

الدورة العادية الأولى:	٢٧ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير
الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحد الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وهيئة الأمم ا لمتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي:	٣ شباط/فبراير
الدورة السنوية:	٢٣ حزيران/يونيه إلى ٤ تموز/يوليه (جنيف)
الدورة العادية الثانية:	٣ إلى ٥ أيلول/سبتمبر

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثانيا – الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للفترة ٢٠١٤–٢٠١٧

البيان الذي أدلت به مديرة البرنامج

٥ – أكدت مديرة البرنامج، في البيان الافتتاحي الذي أدلت به للمجلس التنفيذي (الذي يمكن الاطلاع عليه في الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي) أن الدورة تعد إنجازا هاما لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ذلك أن البرنامج الإنمائي يشارك بنشاط مع الدول الأعضاء في وضع وصقل الخطة الاستراتيجية الجديدة للبرنامج الإنمائي، للفترة ٢٠١٤–٢٠١٧ (DP/2013/40)

والمرفقات) والميزانية المتكاملة للبرنامج الإنمائي، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/2013/41 والمرفقات). وقالت إنها تتطلع إلى إقرار المجلس للخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، والميزانية المتكاملة للبرنامج الإنمائي، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وأردفت تقول إنه ما أن يتم إقرارهما سيكون على البرنامج الإنمائي أن يشرع في الاضطلاع بمهمة التنفيذ، ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

٦ - وشددت مديرة البرنامج على أن الخطة الاستراتيجية المعتمدة ستتيح للبرنامج الإنمائي التركيز على مجالات الأولوية الرئيسية في عمله - دعم التعجيل ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وإحراز التقدم صوب تحقيق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وصياغة معالم أهداف التنمية المستدامة. وأكدت على التزام البرنامج الإنمائي بالشفافية والمساءلة، وركزت على أهمية تعاون أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في سبيل تحقيق النتائج المرجوة.

٧ - وأشارت إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في عرضه لخطة البرنامج الاستراتيجية، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، قد أبرز الخصائص التي سيتميز بها عمله إبان الأعوام الأربعة المقبلة. فقد أبرزت الخطة تصميم المنظمة على أن تتسم بمزيد من التركيز والسعي إلى تحقيق النتائج والفعالية والكفاءة، في الوقت الذي تتبع فيه توجيهات الاستعراض الشامل للسياسة الذي يجري كل أربع سنوات وغيره من الوثائق الختامية من قبيل وثيقة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعقود في البرازيل في عام ٢٠١٢ (ريو+٢٠). وأكدت من جديد أن الهدف الاستراتيجي الرئيسي للبرنامج الإنمائي يتمثل في العمل من أجل القضاء على الفقر بسبل تكفل الحد من اللامساواة والإقصاء في الوقت نفسه، مع مراعاة البيئة.

٨ - وأوضحت أن عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيختلف فيما بين البلدان استجابة للمطالب والاحتياجات المحددة على الصعيد الوطني. ونظرا إلى أن دواعي الفقر مركبة ومترابطة، وتتطلب الكثير من المواقف والعناصر الفاعلة، فإن البرنامج الإنمائي سيركز على مزاياه النسبية، ويعمل مع شركائه في المجالات التي لم يسبق له العمل فيها، وذلك عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

٩ - وختاما لكلمتها، شددت مديرة البرنامج على أن قيادة البرنامج الإنمائي بشأن إصلاح الأمم المتحدة أضحت أكثر أهمية من أي وقت مضى. والبرنامج الإنمائي ملتزم بأداء هذا الدور وبالعمل عن طريق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، استنادا إلى التقدم المحرز في مجال الإصلاحات الحيوية، بما في ذلك اعتماد إجراءات تشغيل موحدة لتوحيد الأداء، وإصلاح إجراءات تسيير الأعمال، وتحسين أداء نظام المنسقين المقيمين، وطريقة تمويل جديدة لتقاسم تكاليف نظام المنسقين المقيمين على نطاق المنظومة.

١٠ - وكانت مواقف أعضاء المجلس إيجابية للغاية إزاء عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتقدم الذي حققه في عام ٢٠١٣. وأشاروا إلى أهمية قيادة البرنامج الإنمائي وعمله في التعجيل ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وتوجيه المناقشات الدولية حول خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتعزيز مفهوم أهداف التنمية المستدامة. على أنهم شددوا على أن هذه العملية ينبغي ألا تجعل الاهتمام يحيد عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، الذي ما برح يتطلب بذل الكثير من الجهود قبل حلول عام ٢٠١٥ وما فتئ يشكل لب ولاية الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات.

١١ - وأعرب أعضاء المجلس عن ارتياحهم بوجه خاص لعملية التشاور التي اتبعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في وضع الخطة الاستراتيجية للبرنامج، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، والميزانية المتكاملة للبرنامج، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. كما أثنى أعضاء المجلس على البرنامج الإنمائي لتركيزه على الإدارة القائمة على النتائج، ووضع سُبل للتغيير لكل نتيجة، وإقامة إطار محكم للنتائج والموارد المتكاملة، أضحى أفضل كثيرا مما كان عليه من قبل. وأعربوا عن ارتياحهم أيضا لأن البرنامج الإنمائي خطط وصمم أنشطته على أساس مزاياها النسبية وعدد محدود من مجالات النتائج المحددة بوضوح. غير أنهم أعربوا عن اعتقادهم بأن بعض مجالات النتائج ما زال واسع النطاق، لا سيما المجال الأول، وحذروا البرنامج الإنمائي من أن يحيد عن عوامل كفاءته الأساسية، وطلبوا منه أن يتعاون مع المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة.

١٢ - وحثت الوفود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن يعمل حصرا في إطار مجالات عمله وولايته، وفقا لمزاياها النسبية، مع التعاون مع الشركاء عند الاقتضاء لتجنب أوجه القصور والازدواج. ومن شأن هذا النهج أن يساعد البرنامج الإنمائي على الاضطلاع بمهمته في القيادة والتنسيق، وتحقيق قدر أكبر من الفعالية على جميع المستويات. وأعربت الوفود عن تقديرها للنهج الذي تتبعه المنظمة إزاء التنمية والقائم على النتائج (وليس الممارسة) مما يجعله مديرا أفضل لرصيد المعارف. وفي حين رحبت الوفود بالتركيز على الصعيد القطري، فإنها دعت البرنامج الإنمائي أيضا إلى استخدام الخطة الاستراتيجية لزيادة تركيزه المواضيعي في الخدمات التي يقدمها على الصعيد العالمي.

١٣ - وشدد أعضاء المجلس على أن الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، يجب أن تتسق اتساقا كاملا مع الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات، ولا سيما مع الاختصاص الذي منحه بإعطاء الأولوية إلى القضاء على الفقر. وفيما يتعلق بذلك، أكد المجلس على أن بيان الرؤية للخطة الاستراتيجية يجب أن يربط بوضوح جميع

مجالات عمل البرنامج بالأهداف الرئيسية للحد من الفقر والنمو الشامل. وشددت الوفود على الأسباب المتعددة الأبعاد للفقر، ولا سيما في الدول الهشة، معربة عن تقديرها للأهمية التي يوليها البرنامج الإنمائي للحوكمة الديمقراطية، وسيادة القانون، والمساواة بين الجنسين، ومرونة البناء، والحد من أخطار الكوارث، والإنعاش والتحول المبكر. وحثوا البرنامج الإنمائي على ضمان اندماج تخطيط الاستعداد والإنعاش المبكر بصورة كاملة في عمليات الاستجابة الإنسانية لمنظومة الأمم المتحدة.

١٤ - وأعرب عدد من الوفود، ولا سيما من البلدان المستفيدة من البرامج، عن قلقها لأن مبدأ المشاركة الرئيسي للبرنامج الإنمائي، الذي يقوم على أساس مفهوم التنمية البشرية المستدامة، يجمع بين فكرتين - ''التنمية البشرية'' و ''الاستدامة'' - يمكن أن تتعارضا سويا مع الأولويات الإنمائية للبلدان المستفيدة من البرنامج. وأكدوا على أنه يجدر بالبرنامج الإنمائي ألا يعتمد سوى المفاهيم التي يقرها المجتمع الدولي، وأوصوا بأن تولى مبادئ المشاركة الأولوية إلى الاحتياجات والنهج الإنمائية المحددة والمتفاوتة على الصعيد القطري.

١٥ - وبالمثل، أعرب كثير من أعضاء المجلس، وخاصة من البلدان المتوسطة الدخل، عن تأييدهم القوي للوجود المادي للبرنامج الإنمائي على الصعيد العالمي، الذي رأوا أنه يمثل أحد أهم مزاياه النسبية. وحظي التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أيضا بتأييد قوي من جميع أعضاء المجلس، الذين أعربوا عن ارتياحهم لاتجاه البرنامج الإنمائي صوب زيادة العمل الذي يضطلع به في ذلك المجال من الخطة الاستراتيجية، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وأعربوا عن رغبتهم بوجه خاص في الاستفادة من تبادل المعلومات والدروس المستخلصة ومبادرات بناء القدرات التي تركز على مساعدة البلدان النامية في تنفيذ المشاريع المشتركة بين بلدان الجنوب. وأكدوا من جديد رغبتهم في تعزيز مكتب الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب.

١٦ - وذكر أعضاء المجلس أنهم يتطلعون إلى مواصلة البرنامج الإنمائي اضطلاعه بصقل إطار النتائج والموارد المتكاملة للخطة الاستراتيجية، كيما يتسنى تحديدا تعزيز المؤشرات وخطوط الأساس والغايات. وأعربوا عن رغبتهم في تحسين المؤشرات النوعية، بما في ذلك المجالات الشاملة لقطاعات متعددة، مثل اللامساواة بين الجنسين، التي ذكروا أنه ينبغي تتبعها بصورة تعميمية وليس عن طريق أهداف محددة.

١٧ - كما دعا أعضاء المجلس إلى زيادة تجزئة البيانات لتحسين تبيّن أوجه اللامساواة، وتعزيز الفرص وزيادة تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وشجعوا البرنامج الإنمائي على أن يدرج مؤشرات البيانات وخطوط الأساس والغايات المصنفة حسب نوع الجنس، وذلك

حسب الاقتضاء. وأكدوا على أهمية إبلاغ التقدم المحرز فحذروا من استخدام نظم جمع بيانات متوازية، وأوصوا بأن يبحث البرنامج الإنمائي العوائق في مجال جمع البيانات على الصعيد القطري، مع إعطاء المكاتب القطرية الفرصة لسرد تجربتها لدى الإبلاغ عن النتائج. وأبرز أعضاء المجلس أهمية توافر آليات قوية مستقلة لمراجعة الحسابات والتقييم، من أجل المساءلة والتغذية المرتدة، وطلبوا معلومات عن الكيفية التي يعتزم البرنامج الإنمائي أن يعزز بها مكتب التقييم مستقبلا ويكفل استقلاله. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم من أن إطار النتائج، بصورته الحالية، لن ييسر إسناد النتائج إلى البرنامج الإنمائي.

١٨ - وردا على ذلك، شكرت مديرة البرنامج الوفود على تقديرهم الإيجابي للخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، والميزانية المتكاملة، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. ورحبت باستمرار رؤية أعضاء المجلس للبرنامج الإنمائي بوصفه حجر الزاوية في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، فضلا عن دوره المحوري في التعجيل ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وتحقيق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأشارت أيضا إلى التركيز الشديد الذي يضعه المجلس على ولايته الشاملة في العمل على القضاء على الفقر وتحقيق النمو الشامل.

١٩ - وأكدت لأعضاء المجلس أن الخطة الاستراتيجية، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، الأكثر تركيزا، مع خفض عدد النتائج، من شأنها أن تيسر جهود البرنامج الإنمائي الرامية إلى الاستجابة لاحتياجات البلدان المستفيدة من البرامج طبقا للسيطرة الوطنية ووفقا للمزايا النسبية للبرنامج الإنمائي. وقالت إنها أحاطت علما بدعوة أعضاء المجلس البرنامج الإنمائي إلى أداء دوره كاملا في البلدان التي تمر بأزمات والخارجة من الأزمات. وسيعمل البرنامج الإنمائي، في جميع أنشطته، في إطار مجالات النتائج المطلوبة وبالمشاركة الوثيقة مع أصحاب المصلحة على جميع الصعد، سواء داخل منظومة الأمم المتحدة أم خارجها، وعن طريق مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وأكدت على أن تعزيز إطار النتائج والموارد سيتيح تحسين التخطيط والإبلاغ.

٢٠ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠١٣/٢٧ بشأن خطة البرنامج الإنمائي الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

ثالثا – الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

الميزانية المتكاملة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧

٢١ – في بيانها الافتتاحي، تناولت مديرة البرنامج أيضا مواضيع تندرج تحت البند ٣ من الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة: تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية المتكاملة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/2013/42)، والاستعراض السنوي للحالة المالية (DP/2013/43، و Corr.1) والمعلومات التفصيلية المتعلقة بالاستعراض السنوي للحالة المالية (DP/2013/43/Add.1).

٢٢ – وأحاطت مديرة البرنامج المجلس علما بالميزانية المتكاملة الجديدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، التي عرضت في شكل منسق مع ميزانيات صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). وأوضحت أن مواءمة الميزانية المتكاملة لأربع سنوات مع الخطة الاستراتيجية، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، يعد تسليما بالروابط القائمة بين النتائج الإنمائية والمؤسسية على الأصعدة القطرية والإقليمية والعالمية، والاحتياجات من الموارد المرتبطة بها.

٢٣ – وفيما يتصل بالموارد، أشارت مديرة البرنامج إلى أن اقتراحات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تتضمن قاعدة لموارد البرمجة السنوية ستزيد من ٥٤٠ مليون دولار سنويا في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ إلى ٦٠٠ مليون دولار سنويا في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، نظرا إلى الزيادة المتوقعة في الدخل وحدوث انخفاض ذي شأن في عنصر الميزانية المؤسسي، الذي يعزى جزئيا إلى السياسة الجديدة لاسترداد التكاليف. ونتيجة لذلك، سيكون بمقدور البرنامج الإنمائي أن يخصص نصيبا أكبر من الموارد العادية لتحقيق نتائج التنمية. وإضافة إلى حماية البند الأول من هدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية ودعم نظام المنسقين المقيمين، على النحو الذي اعتمده المجلس بالفعل، اقترح البرنامج الإنمائي حماية البند ٣ أيضا من هدف تخصيص الموارد من الاعتمادات الأساسية، ومكتب تقرير التنمية البشرية، ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، من أي خفض في قاعدة الموارد الأساسية للبرامج دون ٥٤٠ مليون دولار. واقترح البرنامج الإنمائي أيضا بندا برنامجيا جديدا لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.

٢٤ – وإضافة إلى ذلك، أشارت مديرة البرنامج إلى استمرار الانخفاض في الموارد الأساسية لعام ٢٠١٣. وفيما يتعلق بالشفافية والمساءلة، أبرزت رأي المنظمة غير المشفوع بتحفظ بشأن المراجعة لبياناتها المالية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لأول مرة على

الإطلاق في عام ٢٠١٢، ودورها الجديد بوصفها الجهة المستضيفة للمبادرة الدولية للشفافية في المعونة وإقامة موقعها الشبكي *open.undp.org*، حيث يكشف البرنامج الإنمائي علنا التدفقات المالية والمشاريع وتقارير المراجعة الداخلية للحسابات.

٢٥ - ورحّب المجلس بزيادة التناسق بين التخطيط الاستراتيجي للمنظمة ووثائق الميزنة وربطها النتائج بالموارد، ونوه بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد أحرز تقدما كبيرا. وأعرب المجلس عن تقديره للجهود التي يبذلها البرنامج الإنمائي لصيانة مخصصات الموارد للأنشطة الإنمائية مع شروعه في إجراء تخفيضات كبيرة في الإنفاق على تكاليف الإدارة. وأعرب أعضاء المجلس عن ارتياحهم لخفض حصة الأنشطة الإدارية في الميزانية العامة، وشجعوا البرنامج الإنمائي على مواصلة تعزيز الكفاءة أثناء أداء ولايته.

٢٦ - وأعاد أعضاء المجلس الإعراب عن قلقهم إزاء استمرار اختلال التوازن بين التمويل الأساسي وغير الأساسي، وحثوا جميع البلدان على الوفاء بالالتزامات المالية وشجعوا البلدان التي بوسعها تقديم مساهمات إضافية إلى الموارد العادية (الأساسية) على أن تفعل ذلك. وأشاروا إلى أن الموارد غير المستقرة وقدرا كبيرا من الأموال المخصصة قد يجعل من الصعب بلوغ الأهداف المحددة في الخطة الاستراتيجية. وذكروا أنهم يتطلعون إلى استمرار الحوار في عام ٢٠١٤ من أجل العمل صوب تمويل قابل للتنبؤ ومستدام. وشددوا أيضا على أهمية السلامة المالية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وهو هيئة فاعلة رئيسية في مجال مساعدة البلدان الأقل نموا.

٢٧ - ورحّب عدد من الوفود بزيادة مساهمة الموارد غير الأساسية في الميزانية المؤسسية عقب اتخاذ المجلس المقرر ٩/٢٠١٣ بشأن تنسيق منهجية ومعدل استرداد التكاليف. وقالوا إنهم يتطلعون إلى استعراض التنفيذ الفعلي للمنهجية المنقحة لاسترداد التكاليف، مع أي توصيات ذات صلة، في الدورة السنوية لعام ٢٠١٦، حسبما طلب في المقرر ٩/٢٠١٣.

٢٨ - وفيما يتعلق بالتزامات البلدان حيال مساهمات الحكومات في تكاليف المكاتب المحلية، نصحت قلة من الوفود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي باتخاذ موقف أكثر حزما إذا ما استمرت أوجه القصور.

٢٩ - وأبلغت الوفود البرنامج الإنمائي، إذ لاحظت أن الموارد المخصصة لنتائج التنمية هي إرشادية فحسب، بأن يواصل مواءمة الموارد مع نتائج الخطة الاستراتيجية، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. ونظرا إلى عدم اليقين الذي يتولد نتيجة للأزمة المالية الجارية، أوصت الوفود بأن يترقب البرنامج الإنمائي استعراض منتصف المدة من أجل تعديل التقديرات والمبالغ المخصصة للتمويل في الميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وذكر بعض الأعضاء أنهم في

حين يشعرون بالارتياح إزاء بنود الميزانية المخصصة للمساواة بين الجنسين، فإنهم يعربون عن القلق لأن المبالغ المقترح تخصيصها لنوع الجنس في النتيجة ٤ يمكن أن تكون أقل من الحجم الذي يتطلب تحقيق الغايات المستهدفة والوفاء باحتياجات الاستعراض الذي يجرى كل أربع سنوات. وأعلنوا أنهم يتوقعون من البرنامج الإنمائي أن يتابع عن كثب موارد الجنسين المخصصة لمجالات نتائج أخرى.

٣٠ - وذكرت الوفود أنها تعتقد أيضا أن الميزانية المتكاملة، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، كان يمكن أن توفر مزيدا من الإيضاح بشأن تخصيص الموارد لمختلف بنود الميزانية، على سبيل المثال للعناصر المرتبطة بالبرامج. على أنها رحبت بالمعلومات الإضافية التي قدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الإضافة إلى المرفق الأول. وشددت الوفود على الحاجة إلى الحفاظ على مستويات كافية من الموارد لمكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، ومكتب الأخلاقيات ومكتب التقييم، وأعلنت أنها تتطلع إلى إجراء مزيد من المناقشات مع البرنامج الإنمائي حول الاستعراض الهيكلي.

٣١ - وردا على ذلك، أكدت مديرة البرنامج على أن البرنامج الإنمائي حريص على الاستجابة لطلبات المجلس بصورة كاملة وفي الوقت المناسب، ومن ثم فإنها تقترح أن تكون طلبات المجلس للمعلومات مفصلة ودقيقة. وأضافت أنه كيما يكون استعراض منتصف المدة مفيدا في تحسين الإدارة القائمة على النتائج، فإن البرنامج الإنمائي سيجري استعراض الخطة الاستراتيجية، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، بالتشاور الكامل مع المجلس.

٣٢ - وختاما، شددت مديرة البرنامج على أن التمويل ما برح يمثل مسألة حيوية، لا سيما الميزانية الأساسية. وفي ضوء الخطة الاستراتيجية، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، يلزم إجراء تغييرات هيكلية للبرنامج الإنمائي لضمان أن تؤدي المنظمة مهمتها في إطار ولايتها ووفقا لمواردها المتاحة. وقالت إنها والبرنامج الإنمائي يتطلعان، في أعقاب موافقة المجلس على الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، إلى العمل بصورة وثيقة مع المجلس في وضع خطة للتمويل مستقبلا.

٣٣ - واتخذ المجلس المقرر ٢٠١٣/٢٨ الذي أيد فيه الميزانية المتكاملة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، والمقرر ٢٠١٣/٢٩ بشأن الاستعراض السنوي للحالة المالية، ٢٠١٢. وأحاط المجلس علما بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية المتكاملة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/2013/42).

رابعا – البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

٣٤ – قدم مدير البرنامج المعاون، لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عرضا عاما لمشروعي البرنامجين القطريين التاليين: ناميبيا (DP/DCP/NAM/2) من منطقة أفريقيا، والمكسيك (DP/DCP/MEX/2) من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. كما قدم أيضا عرضا عاما للتمديد الأول للبرنامج القطري لتيمور – ليشتي، من منطقة آسيا والمحيط الهادئ، لمدة سنة واحدة، والتمديد الاستثنائي لسنة ثالثة للبرنامج القطري للجمهورية العربية السورية (DP/2013/44). وأسهب مديرو البرامج الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأفريقيا؛ والدول العربية؛ وآسيا والمحيط الهادئ؛ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الحديث عن البرامج، كل من منظوره الإقليمي.

٣٥ – وشكرت الوفود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة تعاونه والتزامه ودعمه لبلدانها. وأثنوا على المنظمة لنطاق البرامج القطرية وطموحها، منوهين بأنها قد وضعت بالتشاور الوثيق مع الحكومات وغيرها من الشركاء، كما أنها متسقة مع الأولويات والخطط الوطنية. وستحال التعليقات المحددة التي أدلى بها عدد من الوفود بشأن مشاريع وثائق البرامج القطرية إلى البلدان المعنية.

٣٦ – وعلق المجلس التنفيذي على مشروعي وثيقتي البرنامجين القطريين لناميبيا والمكسيك؛ وأحاط علما بالتمديد الأول للبرنامج القطري لتيمور – ليشتي لمدة سنة واحدة؛ ووافق على التمديد الاستثنائي لسنة ثالثة للبرنامج القطري للجمهورية العربية السورية. واتخذ المجلس المقرر ٢٠١٣/٣٤ الذي قرر فيه أن يستعرض ويقر، على أساس استثنائي، مشاريع البرامج القطرية للبرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل كينيا في الدورة العادية الأولى عام ٢٠١٤ للمجلس التنفيذي.

٣٧ – ووفقا للمقررين ٢٠٠١/١١ و ٢٠٠٦/٣٦، اعتمد المجلس التنفيذي، على أساس عدم الاعتراض، البرامج القطرية الثمانية التالية، دون عرضها أو مناقشتها، التي نوقشت في الدورة السنوية لعام ٢٠١٣: بنن، وبوتان (البرنامج القطري المشترك)، وبوروندي، وتوغو، وجمهورية الكونغو، وكوبا، والنيجر، ونيجيريا.

خامسا – التقييم

٣٨ – قدم مدير مكتب التقييم، في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عرضا شفويا للمواضيع المقترحة للتقييمين الموضوعين، اللذين أدرجا في برنامج عمل مكتب التقييم لعام ٢٠١٣،

حسبما يرد في التقرير السنوي عن التقييم لعام ٢٠١٢ (DP/2013/16)، واللذين يستهلان في عام ٢٠١٣ وينتهيان في عام ٢٠١٤.

٣٩ - وشكر عدد من الوفود مدير المكتب على عرضه وتشاوره الوثيق مع المجلس. ووافقوا على اقتراح مكتب التقييم بإجراء تقييمين بشأن: دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد الوطني، والمساهمة العامة لتقرير التنمية البشرية الذي يصدره البرنامج الإنمائي سنويا. وكلاهما يعد تقييما مباشرا إلى حد معقول بالمقارنة بالخيارات الممكنة الأخرى. والتركيز على الأهداف الإنمائية للألفية اختيار صائب بالنظر إلى أهميتها الاستراتيجية البالغة وسيوفر دروسا مستفادة قيمة لخطة التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأكدت الوفود من جديد أن التعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥ ينبغي أن يظل في صدارة الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وإجراء تقييم لتقارير التنمية البشرية، التي لوحظ بالفعل دقتها الفكرية وفائدتها كأداة رئيسية للمساءلة، كفيل بأن يمكّن المجلس من أن يقدر تأثير السياسة العامة ومدى إسهام التقارير في رصيد المعرفة وأولويات الأوساط الإنمائية وممارساتها. وسيرشد التقييم البرنامج الإنمائي إلى الارتقاء بمساهمته الفكرية في التنمية. وشجع المجلس مكتب التقييم، مشيرا إلى اقتراحه إدراج دعم البرنامج الإنمائي للتنمية المراعية لمسائل الإعاقة في خطته الاستراتيجية الجديدة، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، اتساقا مع الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات، على أن يتابع اقتراحه بإدراج دعم التنمية المراعية لمسائل الإعاقة كموضوع ثالث للتقييم.

٤٠ - وذكر أعضاء المجلس أنهم يترقبون برنامج العمل المتوسط الأجل لمكتب التقييم، المقرر أن يقدم في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٤، وأثنوا على المكتب لاتباعه مبدأ الإقرار الخارجي. وأكدوا على أن مراجعة الحسابات والتقييم لهما أهمية جوهرية ويمثلان الأداة التي يمارس بها المجلس مهام الرقابة؛ ولذا ينبغي على البرنامج الإنمائي أن يبذل كل ما يسعه من جهود لضمان أن تظل وحداته المعنية بالمراجعة والتقييم صلدة ومستقلة ومزودة بالموارد الكافية. وينبغي كذلك لاستعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة، ٢٠١٤-٢٠١٧، أن ينظر فيما إذا كانت الموارد التي يخصصها البرنامج الإنمائي للتقييم كافية، ولا سيما بالمقارنة بالمعايير الدولية، مثل تلك التي وضعها فريق الأمم المتحدة المعنى بالتقييم.

٤١ - واستجابة لذلك، شكر مدير مكتب التقييم، التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الوفود على تعليقاتها وأشار إلى أنه فيما يتعلق بإجراء تقييم لدعم البرنامج لإنمائي للتنمية

المراعية لمسائل الإعاقة فإن مكتب التقييم يجريه بحيث يتسق مع الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي، ٢٠١٤-٢٠١٧.

٤٢ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالعرض الشفوي المتعلق بالمواضيع المقترحة للتقييمات الموضوعية لبرنامج عمل مكتب التقييم بالبرنامج الإنمائي تمشيا مع المقرر ٢٠١٣/١٥.

سادسا - ترتيبات البرمجة

٤٣ - قدم المدير المعاون، لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقرير المتعلق بتمويل الوجود المادي المتمايز (DP/2013/45).

٤٤ - وأعربت عدة وفود معا عن تقديرها لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتركيزه على مسألة تمويل الوجود المادي المتمايز. وذكرت أن انخفاض مستويات التمويل، وخاصة الموارد الأساسية العادية، يرغم منظمات مثل البرنامج الإنمائي على تحقيق الاستفادة المثلى من الموارد المتاحة لها. وأشارت إلى أن البرنامج الإنمائي لا يمكنه أن يتبع نهجها واحدا يناسب الجميع لتمويل وجوده المادي نظرا إلى أن البلدان لها احتياجات مختلفة وتوقعات مختلفة من البرنامج الإنمائي على أساس تلك الاحتياجات. واستنادا إلى ذلك، وفي ضوء المقرر ٢٠١٣/٤، أعرب عدد من أعضاء المجلس عن تأييدهم للاقتراح المتعلق بتمويل الوجود المادي المتمايز للبرنامج الإنمائي بصيغته الواردة في الوثيقة DP/2013/45، بما في ذلك الاقتراح بتمويل وظيفة المنسق المقيم والممثل المقيم للبرنامج الإنمائي، شريطة أن تكون نفقات البرامج القطرية أكثر من ١٢ مليون دولار للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

٤٥ - وذكر ممثلو مجموعة أخرى البلدان أنهم بينما يوافقون على أن لكل بلد تحدياته وأولوياته فإنهم يشددون على مبدأ الوجود العالمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الاستجابة لاحتياجات البلدان النامية. وفيما يتعلق بالمعايير المقترحة بشأن الحفاظ على وجود البرنامج الإنمائي في البلدان المتوسطة الدخل، لا سيما البلدان التي يكون فيها متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لمدة أربع سنوات أعلى من ٦٦٠ ٦ دولار، أعربت تلك الوفود عن شواغلها إزاء جعل دعم البرنامج الإنمائي مرهونا بوفاء البلد (أو عدم وفائه) بالتزاماته القانونية والمالية، حيث أن هذا يضع البلدان المتوسطة الدخل في وضع غير موات لأنها متخلفة عن الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بمساهمات الحكومات في تكاليف المكاتب المحلية. وذكرت الوفود أنها تخشى أن يخاطر البرنامج الإنمائي، باتباعه ذلك النهج، بإغلاق مكاتبه القطرية في بعض البلدان المتوسطة الدخل. وفي حين أنها توافق على أن البرنامج الإنمائي ينبغي أن يعطي الأولوية في موارده الأساسية لأشد بلدان البرنامج احتياجا، فإنها تشجع البرنامج

الإنمائي على أن يسمح لبلدان البرنامج المدينة، فيما يتعلق بمساهمات الحكومات في تكاليف المكاتب المحلية، بإعادة التفاوض على الديون بأن تعد بالاشتراك مع البرنامج الإنمائي خطط طوارئ لسداد التكاليف في حدود أطر زمنية معقولة.

٤٦ - وردا على ذلك، شكرت المديرة المعاونة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الوفود وأكدت لها أن ترتيبات البرنامج الإنمائي لتمويل وجوده المادي سوف تستمر دون تغيير في البلدان المتوسطة الدخل التي يقل فيها متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لمدة أربع سنوات عن حد يبلغ ٦٦٠ ٦ دولار، فضلا عن البلدان المنخفضة الدخل. وفيما يتعلق بمسألة إمكانية التنبؤ وعدم اليقين الذي يمكن أن يثيره الاقتراح للبلدان المتوسطة الدخل التي يزيد فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي عن الحد المقرر، أشارت إلى أن البرنامج الإنمائي قد اقترح فترة انتقالية لمدة سنتين. وأكدت للمجلس أن البرنامج الإنمائي سيبذل كل ما يسعه من جهد كيما يضمن التوصل إلى حل لكل بلد بصدد مسألة الوجود العالمي للبرنامج الإنمائي والمدفوعات ومفاوضات الديون المتعلقة بمساهمات الحكومات في تكاليف المكاتب المحلية.

٤٧ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠١٣/٣٠ عن تمويل الوجود المادي المتمايز.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

سابعا - بيان المدير التنفيذي والخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠١٤-٢٠١٧

٤٨ - أبرز المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، في بيانه إلى المجلس التنفيذي (يمكن الاطلاع عليه في الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان)، الأهمية الحيوية للموضوعين الرئيسيين في عرضه الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، الواردة في تقرير المدير التنفيذي: الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/FPA/2013/12 والمرفقات) والميزانية المتكاملة لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، الواردة في تقديرات الميزانية المتكاملة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/FPA/2013/14 والمرفق). وسوف يوجه هذان الصكان أعمال المنظمة إبان الأعوام الأربعة المقبلة، كما سيساعدان صندوق الأمم المتحدة للسكان على أداء ولايته.

٤٩ - وأكد المدير التنفيذي على أهمية الفترة الراهنة لا لصندوق الأمم المتحدة للسكان فحسب بل وللمجتمع الدولي أيضا. ذلك أن البلدان تقيّم المنجزات التي تحققت حتى الآن

وما يتبقى اتخاذه من إجراءات للوفاء بالالتزامات التي جرى التعهد بها في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة عام ١٩٩٤. وبالمثل، فإن المجتمع الدولي يشارك مشاركة حثيثة في تقييم الانجازات التي تحققت في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في المرحلة الأخيرة قبل الموعد النهائي المحدد لها في عام ٢٠١٥، وتحديد ما ينبغي القيام به مع التعرف على التحديات الجديدة الناشئة، التي سوف يسترشد بها في خطة التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥ وفي صياغة أهداف التنمية المستدامة مستقبلا.

٥٠ - وفيما يتعلق تحديدا بجدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، أشار إلى أن عام ٢٠١٤ سيكون عاما ذا شأن، في ضوء استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤، الذي يهيئ فرصة فريدة لربط جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأكد أن المناقشات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ قد سلمت بأن جميع مسائل المؤتمر الدولي تعد حيوية. ويشارك صندوق الأمم المتحدة للسكان بنشاط في عملية استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية عن طريق مؤتمرات الاستعراض الإقليمية، التي أبدت التزاما قويا متجددا على الصعيد العالمي إزاء جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٥١ - وأضاف يقول أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يقيّم، بالمثل، أعماله. وإذ يركز الصندوق على تحسين تحقيقه للنتائج، فإنه يقوم بإعادة التنظيم من أجل تلبية احتياجات عالم آخذ في التغير. وفي ضوء ولاية صندوق الأمم المتحدة للسكان، أكد المدير التنفيذي أن ضمان إتاحة خدمات الصحة الجنسية والإنجابية للجميع وكفالة قدرة النساء والشباب على ممارسة حقهم في اتخاذ خيارات مستنيرة أمر لا غنى عنه في تحقيق تنمية منصفة ومستدامة. وأوضح أن ''الهدف المحدد'' في محور الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان ينبغي أن يوضع في صدارة جدول خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، لأن الحد من الوفيات النفاسية وتحقيق إمكانية حصول الجميع على خدمات الصحة الإنجابية (الغايتان ٥ (أ) و ٥ (ب) من الأهداف الإنمائية للألفية)، على الرغم من التقدم المحرز بشأن الوفيات النفاسية، أبعد ما يكون عن التحقيق ولا ينتظر بلوغه قبل عام ٢٠١٥. وأعلن أنه يناشد أعضاء المجلس أن يكثفوا جهودهم لمساعدة صندوق الأمم المتحدة للسكان على أداء ولايته وضمان أن تتجلى روح جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بصورة بارزة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٥٢ - وانتقل المدير التنفيذي إلى تناول الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، فشكر أعضاء المجلس على التزامهم وإرشاداتهم وعملهم

البناء من أجل صقل الاستراتيجية والميزانية المتكاملة ووضعهما في صيغتهما النهائية. وقال إن الخطة الاستراتيجية، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وضعت خريطة طريق لصندوق الأمم المتحدة للسكان كي يصبح أكثر تركيزا وسعيا إلى تحقيق النتائج وخضوعا للمساءلة واتساما بالمرونة، مما يمكنه من الاستجابة على نحو أكثر كفاءة وفعالية للفرص والتحديات الناشئة والاحتياجات المتغيرة. ولاحظ أن صندوق الأمم المتحدة للسكان، في وضعه الخطة الاستراتيجية، اتبع نهجا طموحا، حيث نظر بطريقة أشمل في كيفية أداء المنظمة لمهامها، وحدد المجالات التي يمكن تحسينها، بما في ذلك الحاجة إلى المواءمة الكاملة بين نموذج الأعمال وترتيبات التمويل وبين الاتجاه الاستراتيجي الجديد للهدف المحدد، وتحديد وضع صندوق الأمم المتحدة للسكان في بيئة سريعة التغير.

٥٣ - ولذا فإن الخطة الاستراتيجية الجديدة تدل على حدوث تغيرات. وشدد المدير التنفيذي على أن عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان سيختلف في مختلف الأوضاع، وسيكيف نهجه وفق السياق الوطني والاحتياجات المحددة على الصعيد الوطني - دون استحداث سياسة للتدرج أو معايير للأهلية. وأكد أن الوجود المادي للمنظمة لن يتغير بل سيظل قائما دون تغيير في أنحاء العالم. وسوف يضع صندوق الأمم المتحدة للسكان أيضا تركيزا أشد على الجبهة الإنسانية، ولا سيما التخطيط لإجراءات التأهب، وتعميم العمل الإنساني في المجالات الرئيسية لبرامجه الإنمائية. وسيعزز الصندوق قدرات مكاتبه الإقليمية على مساعدة المكاتب القطرية في ضمان أن تفضي مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي إلى تبادل المعارف على نحو مجد. وأكد المدير التنفيذي للوفود أن الصندوق سيواصل السعي إلى إقامة شراكات إبداعية والانخراط فيها مع طائفة واسعة من الجهات الفاعلة من جميع القطاعات، بما في ذلك منظمات الأمم المتحدة، بشأن إصلاح الأمم المتحدة وتعزيز نهج توحيد الأداء. وختاما، ناشد أعضاء المجلس أن يواصلوا دعم الصندوق ماليا ويعملوا على ضمان قدرته على إنجاز ولايته الفريدة المتعلقة بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٥٤ - وشدد أعضاء المجلس على التزامهم حيال صندوق الأمم المتحدة للسكان فأعربوا عن ثقتهم في أن الصندوق، في ظل قيادة المدير التنفيذي، سيبلغ الغايات التي حددها في الخطة الاستراتيجية الجديدة، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وسلمت الوفود بالتحديات التي تواجه وضع الخطة الاستراتيجية والميزانية المتكاملة، فأثنت على صندوق الأمم المتحدة للسكان وموظفيه لما يبذلونه من جهود دؤوبة. وأعربت الوفود عن ارتياحها بوجه خاص لعملية التشاور النشط البناء مع أعضاء المجلس التي يمارسها صندوق الأمم المتحدة للسكان في تحسين الخطة والميزانية ووضعهما في صيغتهما النهائية. وركزت على أهمية الخطة الاستراتيجية الجديدة،

للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وتنفيذها في سياق التقييم الدولي للأهداف الإنمائية للألفية ووضع خطة التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٥٥ - وأشاد أعضاء المجلس بالعمل الذي يضطلع به صندوق الأمم المتحدة للسكان في عرض رؤية للنساء والشباب والسعي إلى توفير الصحة الجنسية والإنجابية وإعمال الحقوق الإنجابية، بما في ذلك جهوده الرامية إلى القضاء على العنف القائم على نوع الجنس. ومع تسليمهم بالتقدم المحرز فيما يتعلق ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، فإنهم أشاروا إلى أن كثيرا من التحديات ما برح قائما. وحثوا صندوق الأمم المتحدة للسكان على بذل كل الجهود الممكنة لضمان أن تندرج مبادئ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بصورة بارزة في خطة التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأكدوا على الحاجة إلى اتباع نهج منتظم شامل ومتكامل حيال تنفيذ الخطة الاستراتيجية وصكوك البرمجة على الصعيد الوطني، مع مراعاة النتائج والاستنتاجات الواردة في الدراسة الاستقصائية العالمية لاستعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤.

٥٦ - وأقر أعضاء المجلس بأن الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ وميزانيتها المتكاملة، القائمتين على أساس الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات ونهج يقوم على حقوق الإنسان، لهما اتجاه استراتيجي واضح، مما يجعل صندوق الأمم المتحدة للسكان أكثر تركيزا وفعالية واستنادا إلى النتائج، ويوطد قدرته على المساهمة في التعجيل بإحراز تقدم في جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والغاية ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بالوفيات النفاسية والصحة الإنجابية، التي تشكل محور أعماله. على أن أعضاء المجلس أعربوا عن شواغلهم إزاء عجز المجتمع الدولي عن تحقيق تقدم كاف بشأن الغاية ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية، الأمر الذي يؤثر في أفريقيا بوجه خاص. وأشاروا إلى استمرار التحديات التي تجابه بلوغ هذا الهدف، بما فيها الافتقار إلى الموظفين المهرة على الصعيدين القطري والمحلي. وأعربت بعض الوفود عن رغبتها في أن ترى احتياجات أكثر الفئات تهميشا وضعفا تعالج على نحو أكثر وضوحا، في الوقت الذي أثنت فيه على صندوق الأمم المتحدة للسكان لتركيزه في الخطة الاستراتيجية على تلك الفئات.

٥٧ - وأبدت الوفود ارتياحها لنظريات التغير القائمة على مستوى النتائج، ونموذج الأعمال، وترتيبات التمويل، والتركز في إطار النتائج المتكاملة على الإدارة القائمة على النتائج، بما في ذلك المؤشرات المحددة للرصد والإبلاغ، التي أعربوا عن اعتقادهم بأنها توفر أساسا صلدا للإبلاغ عن النتائج. وفي هذا الصدد، وبالنظر إلى محاولة الربط بين النتائج والموارد، حثت الوفود على مواصلة صقل المؤشرات وأبرزت أهمية عملية استعراض منتصف

المدة لضمان تعميم مراعاة الدروس المستفادة والتحسينات المتحققة في التخطيط والبرمجة مستقبلا. وشجعت الوفود صندوق الأمم المتحدة للسكان على زيادة تعزيز تركيزه على تقييم المخاطر، وأشارت إلى الصقل المعتزم لنظريات التغير بوصفه فرصة للتمييز بين أنواع المخاطر. وأعربت الوفود عن سرورها لأن سياسة التقييم الجديدة توفر لصندوق الأمم المتحدة للسكان أدوات لقياس الأثر، ورحبت بالجهود المبذولة لتوظيف مدير جديد لمكتب التقييم يكون مسؤولا بصورة مستقلة أمام المجلس. كما ركزت على أهمية التنسيق فيما بين الوكالات من أجل الفعالية التنظيمية، وأكدت أن استمرار الاضطلاع بعملية إصلاح الأمم المتحدة واتباع نهج توحيد الأداء سيؤدي إلى تحسين فعالية الصندوق وكفاءته وإنجازاته.

٥٨ - وأكدت الوفود، في تشديدها على مبدأ الشمول وتولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني، تأييدها الكامل للوجود المادي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في جميع بلدان البرنامج، بما فيها البلدان المتوسطة الدخل. ورحبت بالنهج المتمايز إزاء المشاركة على الصعيد القطري القائمة على أساس الاحتياجات المحددة على الصعيد الوطني، التي تستفيد من الموارد المحدودة وتتواءم مع الجهود الرامية إلى تركيز الأنشطة على المزايا النسبية للمنظمة. على أن بعض الوفود أعربت عن تخوفها من أن اتباع نهج متمايز يمكن أن يعوق صندوق الأمم المتحدة للسكان عن العمل في مجالات حيوية معينة وفي بلدان معينة. وحثت بعض الوفود الصندوق على ضمان وجوده المادي وأنشطة برامجه في جميع الظروف، ولا سيما في البلدان المتوسطة الدخل وبلدان الشريحة العليا من الدخل المتوسط. وشددت وفود أخرى، في الوقت الذي أبدت فيه موافقتها على أن النهج المتمايز ينبغي أن يكون الإطار الأساسي لتوجيه البرامج، على أن صندوق الأمم المتحدة للسكان ينبغي أن يولي الأولوية لأشد البلدان احتياجا.

٥٩ - وفيما يتعلق بالبرنامج العالمي والإقليمي، أعربت الوفود عن تقديرها للعمل الشاق الذي يقوم به صندوق الأمم المتحدة للسكان في معالجة القضايا المطروحة، وجعل البرنامج متوافقا مع النتائج وإطار الموارد، ووضع خطط تكفل تعزيز مهمة الرقابة. غير أن الوفود أعربت عن تخوفها من أن بعض الأنشطة المقترحة يمكن أن تكون غير فعالة إذا لم ترتبط بنتائج محددة للخطة الاستراتيجية. وشجعوا صندوق الأمم المتحدة للسكان على الإسراع بتصنيف التكاليف المرتبطة بالبرنامج تصنيفا دقيقا، يتمشى مع فئات تصنيف التكاليف المنسقة الجديدة، قبل إجراء استعراض منتصف المدة. ورحبوا باقتراح الإدارة بأن تقدم تقريرا سنويا إلى المجلس، مؤكدين الحاجة إلى رقابة المجلس الفعالة، وتطلعهم إلى إجراء مشاورات لزيادة صقل ذلك النهج.

٦٠ - وأثنت عدة وفود، لا سيما من البلدان النامية، على صندوق الأمم المتحدة للسكان لإدراجه في الخطة الاستراتيجية التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، الذي اعتبروه عنصرا مكملا للتعاون التقليدي. وأشاروا إلى أن هذه الأنشطة ينبغي أن تقترن بآليات تمويل إبداعية، من بينها أنظمة التمويل المشترك للقطاع الخاص. وأعرب أحد الوفود عن أمله في أن يقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان بتشجيع ترتيبات التمويل المشترك الثلاثي، طبقا لظروف وقدرات كل بلد، وبمساعدة البلدان النامية على تعبئة الموارد من مصادر أخرى محلية ودولية، بما في ذلك القطاع الخاص. وأضاف ذلك الوفد قائلا إنه يجوز تخطيط شراكات القطاع الخاص مع الصندوق مع السلطات الوطنية، لضمان اتساقها مع السياسات والاحتياجات على الصعيد الوطني. وأعلنت الوفود أنها لا تحبذ الإشارة في الخطة الاستراتيجية إلى الآليات غير المتعددة الأطراف، مثل إعلان باريس بشأن فعالية المعونات.

٦١ - كما أثنى أعضاء المجلس على صندوق الأمم المتحدة للسكان على عمله الجسور في حالات النزاع. وأعربوا عن ترحيبهم بالمدير الجديد لفرع الاستجابة الإنسانية بالصندوق، وتقديرهم لجهود الصندوق في تعميم مراعاة العمل الإنساني في سائر أرجاء المنظمة لتلبية احتياجات الفئات الضعيفة، لا سيما المشردين. وأكدوا أن الدور القيادي للصندوق له أهمية بالغة في توفير إمكانية حصول النساء والفتيات على خدمات ولوازم الصحة الجنسية والإنتاجية في حالات الأزمات. وأيدوا تشكيل مجموعة داخلية معنية بالقضايا الإنسانية كسبيل لتعزيز القيادة المشتركة للمنظمة في مجال العنف القائم على نوع الجنس، وابدوا رغبتهم في مناقشة الخطوات التي يمكن للصندوق اتخاذها استجابة للدعوة إلى العمل بصدد العنف ضد النساء والفتيات في حالات الطوارئ، في الاجتماع المقرر عقده في لندن في عام ٢٠١٣.

٦٢ - وردا على ذلك، شكر المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان أعضاء المجلس على استمرار التزامهم القوي بالصندوق وأعاد تأكيد أن موافقة المجلس على الخطة الاستراتيجية، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، والميزانية المتكاملة، ستوفر للصندوق الأدوات التي تمكنه من أن يكون أكثر مرونة وفعالية وشفافية، ومن ثم أكثر قدرة على مساعدة النساء والفتيات والأطفال في العالم. وأضاف أن الصندوق يتطلع إلى تنفيذ الخطة بالتعاون الوثيق مع أعضاء المجلس. وأشار إلى ضيق المهلة المحددة بعام ٢٠١٥، فأكد أهمية التعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتركيز على استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي يحدد الثغرات والعمل غير المنجز، مما يفيد المناقشات حول خطة التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٦٣ - وشكر المدير التنفيذي المجلس لإعادة تأكيده أن الهدف المحدد يتمثل في اتجاه الصندوق الاستراتيجي، المركز على الصحة الجنسية والإنجابية وحقوق الإنجاب. واستجابة لما أعرب عنه من شواغل للتخلف في بلوغ الغاية من الأهداف الإنمائية للألفية بشأن الوفيات النفاسية، وأكد المدير التنفيذي للوفود أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يعمل على نحو وثيق مع الشركاء للتعجيل بالتقدم قبل الموعد النهائي المحدد له عام ٢٠١٥. وفيما يتعلق بمسألة الوجود المادي، أعاد تأكيد أن صندوق الأمم المتحدة للسكان لا يعتزم إغلاق المكاتب القطرية أو الإقليمية في أي بلد من بلدان البرنامج، بما في ذلك البلدان المتوسطة الدخل، ولن يقصر نطاقه على الدعوة والعمل المتعلق بالسياسات. وسيواصل الصندوق الاستجابة لأولويات البلدان المستفيدة من البرنامج، وفقا لمبدأ الشمول. ويكفل نموذج الأعمال ونظام تخفيض الموارد المتصل به اتخاذ الصندوق نهجا متمايز يتمشى مع احتياجات البلدان في البرنامج، ويمكنه بصورة أفضل من الاستجابة لاحتياجات أقل البلدان نموا. وذكر أن الصندوق يواصل أيضا تقديم الدعم الكامل لمبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

٦٤ - وفيما يتعلق بموضوع تقاسم بلدان البرنامج للتكاليف، أعرب عدد من الوفود عن خشيتهم من أن يخلق هذا الاقتراح عبئا غير ضروري على البلدان النامية يتجاوز أحكام الاتفاقات الأساسية الموحدة، وقد يعوق البلدان النامية عن المشاركة على نحو كامل في المبادرات بين بلدان الجنوب. وطالبت هذه الوفود باستبعاد هذا الاقتراح من القرار المتعلق بالخطة الاستراتيجية والميزانية المتكاملة، واعتماده دون الآلية المقترحة لتقاسم التكاليف. ونوه المدير التنفيذي، فيما يتعلق بمسألة تقاسم التكاليف على الصعيد القطري، بأن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيتبع توجيهات المجلس التنفيذي.

٦٥ - أما بشأن البرنامج العالمي والإقليمي، فقد شكر المدير التنفيذي أعضاء المجلس على إرشادهم، بما في ذلك توجيهاتهم المحددة بشأن الحوكمة والرقابة، وأكد لهم أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيعالج تلك المسائل. وأكد أن المساءلة ما تزال تشكّل جوهر تعامل الصندوق مع المجلس وسمة محورية لذلك التعامل. وأما بشأن إدارة المخاطر، فقد أكد لأعضاء المجلس أن الصندوق لديه بالفعل خطة لتنفيذ سياسته لإدارة المخاطر المركزية التي تعطي الأولوية للمخاطر القائمة على أساس تقييم الأثر والاتجاه، وتعزز نظم الموارد البشرية للحصول على موظفين أكثر معرفة ومهارة.

٦٦ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠١٣/٣١ عن تقرير المدير التنفيذي: الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

ثامنا – الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

تقديرات الميزانية المتكاملة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠١٤-٢٠١٧

٦٧ - عرض المدير التنفيذي أيضا في بيانه الافتتاحي تقديرات الميزانية المتكاملة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/FPA/2013/14، والمرفق)، وأوضح أن الميزانية متوافقة مع ميزانيات برامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). وكفل صندوق الأمم المتحدة للسكان، بربطه الموارد بالنتائج، أن يكون هناك اتساق تام بين نموذج الأعمال وترتيبات التمويل وبين الاتجاه الاستراتيجي الجديد للهدف المحدد. وأكد أن الميزانية المتكاملة تتوافق لذلك توافقا تاما مع الخطة الاستراتيجية، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

٦٨ - وتمشيا مع التقديرات الواردة في الميزانية المتكاملة، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، ذكر المدير التنفيذي أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيواصل توجيه أغلبية موارده إلى الأنشطة الإنمائية، بينما يخفض نسبة الموارد المخصصة لخدمات الإدارة. ونوه بأن اقتراح الميزانية المتكاملة يقوم على أساس الإسقاطات المتعلقة بالإيرادات التي تعكس نمو الموارد العادية (الأساسية) والموارد الأخرى (غير الأساسية) كليهما، مع تحول ملحوظ صوب المساهمات غير الأساسية. وأشار إلى الاستعراض الذي يجرى كل أربع سنوات فأكد اعتزامه أن يسعى إلى زيادة المساهمات القابلة للتنبؤ في الموارد الأساسية للصندوق.

٦٩ - وأضاف أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيعمل على ضمان أن يجرى توزيع موارده وفقا لرؤية واتجاه الخطة الاستراتيجية والهدف المحدد. ويتضمن إطار الميزانية المجموعة الكاملة من النتائج والموارد، بما فيها النتائج الإنمائية ونواتج الكفاءة والفعالية التنظيمية - فيقدم بذلك صورة متكاملة لجميع موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان وكيفية ارتباطها بنتائج الخطة الاستراتيجية ونواتجها. وعلى صعيد التنمية، استثمر الصندوق أكبر حصة من موارده في تحسين توفر واستخدام خدمات الصحة الجنسية والإنجابية المتكاملة التي تفي بمعايير الرعاية الجيدة والمساواة في إمكانية الحصول عليها. وفي مجال الفعالية والكفاءة التنظيمية، يعزز الصندوق الرصد والتقييم القائمين على أساس النتائج، وإدارة الموارد البشرية، والرقابة المالية والإدارية. وعلى الصعيد الميداني، يعمل الصندوق على تعزيز القيادة، بما في ذلك الرقابة الإدارية والمالية، والرقابة على البرامج وتنسيقها. والصندوق حريص على تعزيز تكنولوجيا المعلومات لديه، وتحليل الأعمال التجارية والاتصالات لدعم إنجاز البرامج. وأشار المدير التنفيذي إلى أن جميع استثمارات الصندوق مركزة في الميدان أساسا.

٧٠ - وقال إن صندوق الأمم المتحدة للسكان قد عمل جاهدا لتحقيق التوازن في عنصر الميزانية المؤسسي، وجعل الميزانية المقترحة قائمة على نمو حقيقي صفري بالتنسيق بين التكاليف والكفاءات والوفورات، على النحو الذي سلمت به اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وأكد أن الصندوق ملتزم بأداء نصيبه العادل من الأنشطة المشتركة، بما في ذلك المساهمة في نظام المنسقين المقيمين. وذكر أن الميزانية المتكاملة، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، تنطوي أيضا على السياسة الجديدة لاسترداد التكاليف التي وافق عليها المجلس في مقرره ٢٠١٣/٩، والتي لها دور حاسم في الحيلولة دون التمويل التناقلي بين الموارد الأساسية وغير الأساسية، على النحو المقرر في الاستعراض الذي يجرى كل أربع سنوات.

٧١ - وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم للعمل الدؤوب للمدير التنفيذي، والالتزام بالجهود المشتركة بين الوكالات والتقدم المحرز في عملية إصلاح الميزانية المشتركة. كما أعربوا عن سرورهم للجهود المبذولة لجعل المجلس يحيط إحاطة أفضل بالكيفية التي تعتزم المنظمات أن تستخدم بها الموارد المتاحة لها. وأعربت الوفود عن اعتقادها بأن ''قيمة المعلومات'' عن الميزانية المتكاملة بالغة الجودة، ورحبت بالأنباء التي أفادت أن من المتوقع أن يزيد مجموع الإيرادات زيادة كبيرة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

٧٢ - كما أعربوا عن ارتياحهم لمعرفتهم أن الميزانية المؤسسية، بما فيها التكاليف الإدارية المتكررة، كحصة من مجموع استخدام الموارد، من المتوقع أن تنخفض وبذلك تزيد مشاركة مجموع الموارد المتاحة في أنشطة البرنامج. وأبدوا حرصهم على تفهم الأسباب الكامنة وراء تلك الوفورات، بما في ذلك الوفورات التي تحققت بفضل عمليات الإصلاح في الأمم المتحدة. وأعرب عدد من الوفود عن استعدادهم لمواصلة الإسهام في الموارد العادية (الأساسية) على مستوى مرتفع. غير أنهم ذكروا أنهم ما برحوا يشعرون بالقلق إزاء اتجاه الانخفاض في الموارد الأساسية، وأشاروا إلى الاستعراض الذي يجرى كل أربع سنوات، فحثوا جميع الدول الأعضاء التي تؤيد جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على النظر في تقديم أو زيادة مساهماتهم الأساسية، التي حثوا الصندوق على أن يعطيها الأولوية في أنشطة البرمجة.

٧٣ - ورحبت الوفود بتحسين التركيز على النتائج، وتعزيز الروابط مع نتائج الخطة الاستراتيجية وتنسيق المنهجية، بما في ذلك تصنيف التكاليف، والمخصصات واسترداد التكاليف. وأعربت بعض الوفود عن رغبتها في أن ترى توزيعا سنويا لخطة الموارد المتكاملة، واعتقادها بأن صندوق الأمم المتحدة للسكان بوسعه أن يفعل المزيد في سبيل تعزيز الميزانية كأداة لدعم تنفيذ أولويات الخطة الاستراتيجية. وشجعت الوفود صندوق الأمم المتحدة

للسكان على الإفادة من استعراض منتصف المدة للتعرف على التحديات المتبقية من أجل توطيد الميزنة القائمة على النتائج وتقييم ما إذا كانت منهجية استرداد التكاليف المستخدمة تفي بتوقعات الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات لاسترداد التكاليف بصورة كاملة. على أنهم تساءلوا عما إذا كان استحداث صندوق الطوارئ وصندوق الفرص سيجعل من الصعب على صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يزيد التجزئة على النحو المخطط.

٧٤ - وشددت الوفود على الأهمية التي توليها لاستقلال وإمكانات مهمة الرقابة على صعيد المؤسسة، فأعربت عن تقديرها لاستحداث الصندوق بندا مستقلا في الميزانية لمكتب التقييم الجديد، يشمل الزيادة المقترحة في عدد الوظائف. كما أعربت عن ترحيبها ببند الميزانية المستقل لشعبة خدمات الرقابة، بما في ذلك الوظائف الإضافية المقترحة لمراجعة الحسابات الداخلية. وأبدت الوفود رضاها عن الدور الذي يؤديه صندوق الأمم المتحدة للسكان في المساعدة على التوصل إلى اتفاق فيما بين أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن تقاسم التكاليف لتنسيق الأمم المتحدة، إلى جانب إدراج الصندوق حصته في الميزانية المتكاملة، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

٧٥ - واستجابة لذلك، أعرب المدير التنفيذي عن تقديره للشواغل التي أعرب عنها الكثير من الوفود إزاء استمرار التفاوت بين الموارد الأساسية وغير الأساسية، وأكد أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيخصص الموارد في ظل الخطة الاستراتيجية الجديدة طبقا لأولويات الخطة الاستراتيجية، وهو نهج قال إنه يأمل أن يشجع أعضاء المجلس على زيادة مساهماتهم في الموارد الأساسية والعمل على زيادة إمكانية التنبؤ. وأشار إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يعكف على وضع أنظمة لتتبع الموارد مقارنة بالنتائج لزيادة تعزيز الإدارة القائمة على النتائج، وأنه سيعمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في استخدام الميزانية المتكاملة وآلية استرداد التكاليف المنسقة، وجميع نواحي إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك تقاسم التكاليف وتقسيم العمل.

٧٦ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠١٣/٣٢ عن تقديرات الميزانية المتكاملة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وأحاط علما بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تقديرات الميزانية المتكاملة، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

ثاني عشر - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها

٧٧ - قدم نائب المدير التنفيذي (للبرنامج) عرضا عاما لمشروعي البرنامجين القطريين التاليين: ناميبيا (DP/FPA/CD/NAM/5) من منطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛

والمكسيك (DP/FPA/DEP/MEX/6) من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقدمت أيضا عرضا عاما عن التمديد الأول لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري لدولة فلسطين (DP/FPA/DEP/2013/17) من منطقة الدول العربية. وعلق كل من المديرين الإقليميين لمنطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والدول العربية، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على البرنامج في منطقته.

٧٨ - ووجهت الوفود الشكر إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان على تعاونه وما يقدمه من دعم لكل بلد من بلدانهم. ونوهوا بأن البرامج القطرية وضعت بالتعاون الوثيق مع الحكومات المعنية والشركاء الآخرين في التنمية، وأنها متسقة اتساقا جيدا مع الخطط والأولويات والأطر على الصعيد الوطني. وأكدوا أن الدعم الذي يقدمه صندوق الأمم المتحدة للسكان ضروري لمساعدة البلدان على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وأدلت الوفود بتعليقات محددة على بعض مشاريع وثائق البرامج القطرية، ستحال إلى البلدان المعنية.

٧٩ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بمشروعي وثيقتي البرنامجين القطريين التاليين، وتمديد برنامج قطري واحد والتعليقات عليه: ناميبيا وفلسطين والمكسيك. وسيحيل صندوق الأمم المتحدة للسكان التعليقات إلى البلدان المعنية. واتخذ المجلس المقرر ٢٠١٣/٣٤، الذي قرر فيه أن يستعرض ويقر، على أساس استثنائي، مشروع وثيقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان للبرنامج القطري لكينيا، في الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي عام ٢٠١٤.

٨٠ - ووفقا للمقرر ٢٠٠٦/٣٦، اعتمد المجلس التنفيذي، على أساس عدم الاعتراض، البرامج القطرية السبعة التالية، دون عرضها أو مناقشتها، التي نوقشت من قبل في الدورة السنوية لعام ٢٠١٣: بنن، وبوتان (البرنامج القطري المشترك)، وتوغو، وجمهورية الكونغو، وكوبا، والنيجر، ونيجيريا.

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

تاسعا - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٨١ - عرض المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تقديرات ميزانية المكتب لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (DP/OPS/2013/6، والمرفقات)، وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تقديرات ميزانية المكتب لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ واستعراض الاحتياطي التشغيلي للمكتب (DP/OPS/2013/7) واستعراض الاحتياطي التشغيلي للمكتب (DP/OPS/2013/CRP.1). وعرض نائب المدير التنفيذي

للمكتب التقرير الإحصائي السنوي عن أنشطة الشراء التي اضطلعت بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في عام ٢٠١٢ (DP/OPS/2013/8).

٨٢ - وأبرز المدير التنفيذي في بيانه أن تقديرات الميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ تبين الكيفية التي سينفذ بها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع خطته الاستراتيجية المعتمدة حديثا للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، ويستثمر في مجالات العمل الأساسية، ويشدد مراقبة التكاليف، ويحمي استقراره وقدرته في المجال المالي - وهي شروط أساسية لمنظمة قائمة على التمويل الذاتي. وأكد أن التركيز أمر ضروري وأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع قد بدأ العمل فعلا في توطيد المعرفة والخبرة في المجالات التي يحظى فيها بالمزايا النسبية: إدارة المشاريع، والهياكل الأساسية والمشتريات. ويسهم المكتب، عن طريق تبادل معارفه وخبراته مع الشركاء والعملاء، في بناء قدرات الحكومات والمجتمعات المحلية على إنشاء وإدارة هياكلها الأساسية المستدامة، ومن ثم تصبح أكثر فائدة للأمم المتحدة وشركائها.

٨٣ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٣، مُنح المكتب شهادة المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، التي جاءت في أعقاب إقامة المكتب لنظام لإدارة البيئة يتيح لمديري المشاريع النظر في العوامل البيئية منذ المراحل الأولى للمشاريع. ويعمل المكتب على نشر هذا النظام في سائر أنحاء العالم. وبالمثل، مُنح المكتب، في مجال إدارة المشاريع، أربع شهادات في أوائل عام ٢٠١٣ لامتيازه في خدمات الاستشارة والتدريب؛ وشجعت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية المكتب في تقريرها عن تقديرات ميزانية المكتب، على اقتسام خبراته وأفضل ممارساته.

٨٤ - وأكد المدير التنفيذي لأعضاء المجلس أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع سيواصل إدارة التكاليف بإحكام وجعلها أكثر شفافية، وخاصة باقتطاعها من المشاريع التي نفذها. وتوازي تقديرات الميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ انخفاضا فعليا بنسبة ٦ في المائة في إدارة الموارد بالمقارنة مع فترة السنتين السابقة. وقال المدير التنفيذي إن المكتب ملتزم بالحفاظ على المرونة في الاستثمار والاستجابة بسرعة للمطالب والاحتياجات الجديدة، وللحد من الإنفاق وتعديل هيكله حسب الحاجة. وخلال الأعوام السبعة الماضية، أعاد المكتب بناء احتياطياته التشغيلية، وثابر على وضع سجلات سليمة لمراجعة الحسابات واستعاد ثقة المجلس. ويكفل هذا الاستقرار وتلك القوة في المجال المالي قدرة المكتب على تقديم الخدمات الرفيعة المستوى التي يطلبها شركاؤه.

٨٥ - وذكر المدير التنفيذي أن المكتب يستهدف، في فترة السنتين المقبلة، أن يحقق إيرادات صافية صفرية، مع توقع أن يظل الاحتياطي التشغيلي أعلى من الحد الأدنى المطلوب - وهو

عنصر ضروري في استراتيجيته لإدارة المخاطر. وعقب إجراء استعراض لاحتياطيه التشغيلي، تمشيا مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، اقترح المكتب أن يكون الحد الأدنى للاحتياطي التشغيلي الواجب توافره للمكتب مساويا لأربعة أشهر من متوسط مصروفات السنوات الثلاث السابقة من ميزانية الإدارة، التي اعتمدها بالفعل اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وختاما، أكد على أن تقديرات ميزانية فترة السنتين، ٢٠١٤-٢٠١٥، تهيئ طريقا صلدا للتقدم، وأداة قوية تمكن المكتب من أن ينفذ خطته الاستراتيجية الجديدة، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، تنفيذا كاملا.

٨٦ - وأثنى أعضاء المجلس على المدير التنفيذي لدوره القيادي. وأشاروا إلى أن الخطة الاستراتيجية، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، التي اعتمدها المجلس تنطوي على رؤية استراتيجية قوية وتركيز منشود على الاستدامة وبناء قدرات وطنية تتسق مع الاحتياجات والنهج المحددة على الصعيد الوطني. وأعربوا عن سرورهم لأن تقديرات الميزانية تعكس الصلاحية التي تأكد أن نموذج الأعمال في المنظمة يتمتع بها، والانخفاض في التكاليف الإدارية، وذلك بفضل زيادة الكفاءة والفعالية. وأعربوا عن تقديرهم لامتثال المكتب لمبدأ الاسترداد الكامل للتكاليف، اتساقا مع الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات، والجهود المبذولة لخفض معدلات استرداد التكاليف إلى الحد الأدنى. كما أبدوا ارتياحهم لنهج الميزانية المتوائم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٨٧ - وأشادت عدة وفود بتأييد المكتب القوي للاتفاق العالمي للأمم المتحدة، وحثت الصناديق والبرامج الأخرى على أن تحذوا حذوه، وشجعت الموردين على الانضمام إلى الاتفاق العالمي. وهنأت هذه الوفود المكتب على حصوله على جائزة المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، وهي أشهر المقاييس في الإدارة البيئية. وأثنت على فريق الممارسات المتعلقة بالهياكل الأساسية التابع للمكتب لوضعه نظاما للإدارة البيئية من أجل مساعدة مديري المشاريع على قياس تأثيرها في البيئة. وأعربت الوفود عن سرورها أيضا لعلمها بحدوث زيادة في عمليات الشراء في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، التي أضحت تمثل ٦٢ في المائة من مجموع مشتريات الأمم المتحدة. كما أثنت على المكتب لامتثاله لأعلى معايير الشراء الدولية، بما في ذلك ضمان تقيد الموردين بالشروط المتعلقة بالمناجم، وعمل الأطفال، والاستغلال الجنسي وحقوق العمال. كما سرّهم أن يلاحظوا أن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام قد ساعد على تحسين خضوع المكتب للمساءلة، وأيدوا توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بالاستفادة من النتائج الإيجابية المترتبة على تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٨٨ - وسلم وفد آخر بأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لم يحقق نتائج طيبة فحسب، بل ارتقى أيضا بالكفاءة والفعالية في مجال الإدارة المؤسسية وإدارة المشاريع. وهناك توقعات كبيرة أن يستخدم المكتب الأموال المحرزة من الاحتياطي التشغيلي في تعزيز الاستثمار في التطوير الإبداعي للمنظمة. وأثنى الوفد على المكتب لوضعه خطة طموحة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني، ورحب بالجهود التي يبذلها المكتب لضمان تحقيق التوازن بين الجنسين في القوة العاملة، بينما لاحظ أنه ما زالت هناك حاجة إلى إحراز التقدم في الفئة الفنية. ونظرا إلى أن المكتب له دور خاص يؤديه في جبهة توحيد الأداء بوصفه المنظمة الرائدة في أنشطة الشراء المشتركة، فقد حث الوفد الصناديق والبرامج الأخرى على العمل مع المكتب من أجل إيجاد أوجه التآزر والإفادة من خدمات الشراء التي يقدمها المكتب.

٨٩ - ووجه المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الشكر للوفود على تشجيعهم وأكد للمجلس أن تقييمه الإيجابي لعمل المكتب يجعل المنظمة أكثر التزاما بالوفاء بولايتها.

٩٠ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠١٣/٣٣ عن تقديرات ميزانية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

الجزء المشترك

عاشرا - الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

٩١ - أدلى مدير مكتب دعم المشتريات ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ورئيس فرع خدمات المشتريات في صندوق الأمم المتحدة للسكان ببيان مشترك باسم المنظمات الثلاث بشأن تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن أنشطة الشراء المشتركة (DP-FPA-OPS/2013/1)، على النحو المطلوب في مقرر المجلس ٢٠١٢/٢٥.

٩٢ - وأعرب أعضاء المجلس عن موافقتهم على ما اتخذته المنظمات الثلاث من اتجاه عام وإجراءات مشتركة لتحسين وتنسيق مهام الشراء التي يقومون بها. وأعربوا عن اعتقادهم بأن جهودهم الجماعية تمثل تحركا إيجابيا يكفل تحقيق الكفاءة والفعالية بقدر أكبر، ويفضي إلى تحسين إنجاز النتائج.

٩٣ - وركز اثنان من الوفود تعليقاتهما على أربع مسائل. أولا، طلبا إيضاحا عن إمكانية إجراء تقييم مشترك لإمكانات عملية الشراء المشتركة، مماثل لذاك الذي أجري في عام ٢٠٠٤. وثانيا، أعربا عن رغبتهما في معرفة المزيد عن أعمال المنظمات بصدد الإطار الموحّد

لجزاءات البائعين، بما في ذلك ما استجد من معلومات عما إذا كان من الضروري تنقيح المبادئ التوجيهية لمكافحة الغش والفساد. وثالثا، شجعا المنظمات على إبلاغ المجلس بأنشطة الشراء المشتركة في قطاع الصحة، من حيث تحقيق أوجه الكفاءة في التكلفة ومعالجة القضايا البيئية. ورابعا، حث الوفدان إن المنظمات على البحث في أمثلة إيجابية لعمليات الشراء المشتركة على الصعيد القطري، إلى جانب الممارسات المثلى الأخرى، ومواصلة الخدمات المشتركة، وفقا للاستعراض الذي يجرى كل أربع سنوات.

٩٤ - ووجهت عدة وفود الاهتمام إلى العمل المحوري الذي تضطلع به شبكة المشتريات التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، سعيا إلى إذكاء الممارسات التعاونية الطويلة الأجل في أنشطة الشراء المستدامة. وفي حين سلمت هذه الوفود بالتقدم المحرز، فإنها أبدت اعتقادها بأنه يمكن تحقيق المزيد فيما يتعلق بالتعاون والكفاءة. كما أبدت رغبتها في معرفة الخطوات التي تكفل تنفيذ العناصر المتعلقة بالشراء في الاستعراض الذي يجرى كل أربع سنوات، بما في ذلك بناء قدرات الحكومات والنظم الشريكة. وطلبت، من أجل استعراض المجلس، مزيدا من تحاليل التحديات التي تواجه عملية الشراء (مثل الفوارق بين الصناديق الكبيرة والصغيرة والبرامج والوكالات المتخصصة)، وحثت المنظمات على السعي لإيجاد سبل التصدي لتلك التحديات.

٩٥ - وشجعت الوفود المنظمات على التعاون على نحو أوثق في مجال تخطيط المشتريات والتنبؤ بها، من أجل حشد الطلب بغية تحسين الأسواق وتعزيز وفورات الحجم والارتقاء بقيمة النقود. وحثت الوفود المنظمات على الإفادة من الاتفاقات القائمة بين الوكالات، وإيجاد اتفاقات حديثة واستحداث آليات فعالة لتتبع الموردين ذوي الأداء الضعيف. وقالوا إنهم يودون أن يروا عملية الشراء المشتركة تصبح القاعدة المتبعة على كل من الصعيد المحلي والإقليمي وصعيد المقر، وتدعمها مبادئ توجيهية وأدوات مشتركة. واقترحوا تنظيم حلقة عمل لأعضاء المجلس بشأن أنشطة الشراء وتقديم تقارير أكثر انتظاما عن المشتريات والوفورات، بما في ذلك قسم عن المشتريات في المرفقات الإحصائية للمنظمات، يمكن أن يشتمل على معدل أنشطة الشراء المشتركة المضطلع بها بالمقارنة بمجموع المشتريات، لتحسين التنسيق وإذكاء الشفافية. ومن شأن هذا النهج أن يفضي إلى فعالية التكاليف وكفاءتها، والاستخدام المنسق لحجم المشتريات في سائر أرجاء منظومة الأمم المتحدة. كما أنه يمكن أن يحسن إنجاز البرامج ويولد وفورات تحرر الموارد وتتيح استخدامها في الحد من الفقر. وخلاصة القول، فإن أعضاء المجلس شجعوا المنظمات وشبكة المشتريات التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى على استطلاع فرص التعاون.

٩٦ - وأعرب أحد الوفود عن قلقه إزاء اتجاه عملية الشراء في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. ذلك أنه برغم الاتجاه الإيجابي في عملية الشراء في البلدان النامية، تشير البيانات إلى أن الشراء يتناقص في أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة. وحث هذا الوفد على اتخاذ نهج أكثر نشاطا إزاء عملية الشراء عن طريق التعامل مع نطاق أكثر تنوعا من الموردين في تلك البلدان. ودعا الوفد المنظمات إلى إطلاع المجلس على جهودها المبذولة لتغيير الوضع. وشدد أيضا على أهمية الشفافية لدى وضع وتطبيق قواعد الشراء وإجراءاته لضمان إمكانية التنبؤ والإنصاف. وفيما يتعلق بتوطيد نظام لتسجيل البائعين والموردين، اقترح الوفد أن يجرى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تدريبا للشركات في دول الموردين لإطلاعها على المبتكرات في مجال الشراء.

٩٧ - وردا على ذلك، أبدى مدير مكتب الشؤون الإدارية، التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقديره لتأييد الوفود القوي لاتباع نهج مشترك منسق إزاء عملية الشراء. وأكد لأعضاء المجلس أنه سيحيل وجهة نظرهم واقتراحاتهم الإيجابية إلى اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية كيما يتسنى لها تطبيق مقترحات المجلس على الأعمال الجارية. وأوضح أن عملية الشراء تستتبع مجموعة واسعة من العمليات التي تبدأ بتنفيذ البرامج وتشمل دورة الشراء بأكملها. ونوه بأن المجال الذي يمكن للمنظمات أن تجني فيه الفائدة وتحقق أقصى قدر من التقدم هو مجال المشتريات المشتركة أكثر منه مجال الخدمات المشتركة. وفيما يتعلق بمكافحة الغش، أكد أن المسألة تتعلق على نحو أوسع بالأمم المتحدة كمنظومة، على الرغم من أن بعض منظمات الأمم المتحدة ليس لديها سياسة للجزاءات، وهو أمر مؤسف لأن من شأنه إضعاف منظومة الأمم المتحدة.

٩٨ - وركز مدير مكتب دعم المشتريات، في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على أسئلة محددة طرحتها الوفود. وفيما يتعلق بالتنوع في الإمدادات، ولا سيما في أوروبا الشرقية، أشار إلى أن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي طائفة كبيرة منوعة من الموردين وأنه قام بتجربة نظام للعطاءات الإلكترونية في عام ٢٠١٢ لاجتذاب وتدريب الموردين في مجال مشتريات البرنامج الإنمائي وأداة تقديم العطاءات، تلقى ردود فعل إيجابية. وفيما يتعلق بالموقع الشبكي لقاعدة بيانات موردي الأمم المتحدة في السوق العالمية، وهي أداة تسجيل الموردين الوحيدة التي تملكها منظمات الأمم المتحدة، والتي يدعمها البرنامج الإنمائي بصورة كاملة، أوضح أنه تم تبسيط هذا النظام مؤخرا، استجابة لارتفاع معدل الأخطاء في التسجيلات وأنه سيطلق من جديد في أواخر عام ٢٠١٣. ونوه بفوائد أداة التسجيل بوصفها أداة لفرز الموردين. وأضاف أن البرنامج الإنمائي يعمل مع عدد من البائعين في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، تمشيا مع اتجاهه الاستراتيجي. وفيما يتعلق بالتقييمات المشتركة، أكد

للمجلس أن البرنامج الإنمائي يعمل مع عدد من البائعين في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، تمشيا مع اتجاهه الاستراتيجي. وفيما يتعلق بالتقييمات المشتركة، أكد للمجلس أن البرنامج الإنمائي يشارك في ذلك مشاركة تامة ويعمل عن طريق اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، حيث أنشئت ومولت أدوات أخرى مشتركة للشراء. وقد أقام البرامج الإنمائي منذ ستة أشهر إطار جزاءات البائعين، الذي اعتمدته ٤٥ من منظمات الأمم المتحدة، وأوقف عددا من البائعين، ونجح في إقامة حوار مفتوح مع وحدة التحقيقات. وقد أتاحت هذه العملية للبرنامج الإنمائي الاطلاع على الجزاءات ومناقشتها مع البائعين المخطئين في شفافية تامة، وتوجيههم إلى الطريق المفضية إلى إعادة التأهيل. وفيما يتعلق بخدمات الشراء المشتركة، قال أن المنظمات أحرزت تقدما بارزا وأنشأت أفرقة لعمليات الشراء المشتركة في مواقع المقار، شرعت في العمل التعاوني بالفعل. وتنسق الصناديق والبرامج سياساتها من أجل تيسير المشاركة في الاتفاقات الطويلة الأجل. أما بشأن قيمة النقود، فإن المنظمات تسعى إلى تطبيق مفهوم ''التكلفة الإجمالية للملكية'' – وهو وسيلة لتقييم تكلفة المنتج على مر الزمن. وأكد أن الشراء التعاوني يسير سيرا حسنا، لا سيما في المجالات التي تضطلع فيها المنظمات بأنشطة مشتركة، ولكنه لا يفيد في كل الظروف. وأما بشأن تخطيط الشراء وتجميع حجمه، قال إن البرنامج الإنمائي قد أحرز تقدما كبيرا على الصعيد الداخلي ويتطلع إلى تحقيق تلك الانجازات عبر المنظمات. وذكر أن البرنامج الإنمائي يحرص على التعاون مع الدول الأعضاء والمانحين ومنظمات الأمم المتحدة في التماس سبل توسيع نطاق ممارسات الشراء المشتركة وتحسينها.

٩٩ – وذكر رئيس فرع خدمات المشتريات، بصندوق الأمم المتحدة للسكان، أن الشفافية تمثل أحد المبادئ الأساسية للشراء، ونوه بأن أي بائع لا يمكنه أن يتعامل مع الصندوق دون أن يسَّجل في قاعدة بيانات موردي الأمم المتحدة في السوق العالمية. وقد اعتمد الصندوق الإطار الموحد لجزاءات البائعين، ويتطلع إلى التعاون مع المنظمات الأخرى عن طريق مجلس مشترك معني بالجزاءات. ويعد استخدام الشراء في قطاع الصحة مجالا يحظى بالأولوية في الصندوق، وخاصة فيما يتعلق بوسائل منع الحمل والمعدات الطبية. ونظرا إلى الولايات المتداخلة، تمكن الصندوق من استخدام معاملات الشراء المشتركة مع منظمات أخرى في الأمم المتحدة في شراء المعدات الطبية. وبالنسبة لمنتجات أخرى، مثل وسائل منع الحمل، لم يتسن اتباع نهج مشترك لأن المنظمات الأخرى لم تشتريها. وفيما يتعلق بولاية الاستعراض الذي يجرى كل أربع سنوات، نوه بأن صندوق الأمم المتحدة للسكان هو أول منظمة تفي بمتطلبات الفريق العامل التابع للجنة الإدارية الرفيعة المستوى في المرحلة الأولى. وأشار إلى أن المرحلة الثانية من عمل الفريق العامل التابع للجنة الإدارية الرفيعة المستوى ستركز على زيادة

التنسيق على الصعيد القطري. وعلى الصعيد العالمي، أكد أن من الصعب لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يتعاون بصدد الشراء الجماعي لوسائل منع العمل مع منظمة الأمم المتحدة، لكنه يعمل مع منظمات خارج الأمم المتحدة.

١٠٠ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٢٠١٣/٣٥ عن تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن أنشطة الشراء المشتركة.

حادي عشر - متابعة اجتماع مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

١٠١ - قدم نائب المدير التنفيذي في صندوق الأمم المتحدة للسكان، ونائب المدير في مكتب السياسات الإنمائية، ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقرير المتعلق بتنفيذ مقررات وتوصيات مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (DP/2013/46-DP/FPA/2013/16).

١٠٢ - وسلم أعضاء المجلس بالمساهمة المستمرة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في التصدي العالمي لفيروس نقص المناعة البشرية، وأثنوا على المنظمتين لتنفيذهما جدول أعمال البرنامج المشترك للإجراءات القطرية المعجلة لصالح النساء والفتيات والمساواة بين الجنسين وفيروس نقص المناعة البشرية. وأعرب عدد من الوفود، في ترحيبهم بالتقرير، عن تأييدهم لقرار مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ بتنفيذ جدول الأعمال لصالح النساء والفتيات تنفيذا كاملا إبان العامين التاليين، وبإعادة تخصيص أموال من الإطار الموحد للميزانية والنتائج والمساءلة الذي وضعه البرنامج المشترك، والعمل بصورة مشتركة على تعبئة موارد إضافية.

١٠٣ - وأشادت عدة وفود بشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في تنفيذ جدول الأعمال لصالح النساء والفتيات، وأثنت على المنظمتين لإدراجهما عوامل التمكين والتآزر الحيوية للمنظور الجنساني في تأييدهما انتهاج البلدان سبل استثمار استراتيجية. وشددت هذه الوفود على أن تنفيذ جدول الأعمال لصالح النساء والفتيات ينبغي أن يظل متمتعا بالأولوية، بما في ذلك جمع وتحليل واستخدام البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والسن لإثراء البرامج، وتعزيز انخراط النساء والفتيات في تلك العمليات، وتوطيد الروابط بين نوع الجنس والعمل في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية. وأشارت إلى أن الافتقار إلى التنسيق على الصعيد القطري يمكن أن يكون عقبة تحول دون إحراز التقدم،

وأعلنت استعدادها للعمل مع الحكومات والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة لتحسين التنسيق في اتخاذ إجراءات فعالة للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية. وشجعت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة دورهما القيادي في دعم المساواة بين الجنسين ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، وأكدت أهمية اتباع نهج متعدد القطاعات في مكافحة الفيروس.

١٠٤ - وأعرب عدد من الوفود عن ارتياحهم لملاحظة أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان جعلا خطتيهما الاستراتيجيتين متواءمتين مع الإطار الموحد للميزانية والنتائج والمساءلة الذي وضعه البرنامج المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وشجعت هذه الوفود المنظمتين كلتيهما على أن تستخدما، في وضع إطار النتائج والموارد المتكاملة في صيغته النهائية، المؤشرات المحددة المتفق عليها في ذلك الإطار. وكررت الكلمات التي ألقتها الوفود البيانات الواردة في دورة المجلس عام ٢٠١٢ عن فيروس نقص المناعة البشرية وأعادت تأكيد أن فيروس نقص المناعة البشرية ينبغي أن يظل يحتل مركز الأولوية للمنظمتين كلتيهما. وشددت على أهمية إدراج فيروس نقص المناعة البشرية في مجالات العمل الأخرى للبرنامج والصندوق، وأبرزت أهمية الاستجابات الفعالة المتعددة القطاعات.

١٠٥ - وأبدى وفد آخر قلقه إزاء تزايد عدد الوفيات بسبب فيروس نقص المناعة البشرية في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى. وأكد الحاجة إلى أن يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا باتخاذ تدابير للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وتوسيع نطاق الخدمات المقدمة للسكان الذين يوجد الفيروس في المنطقة التي يعيشون فيها. وأبدى الوفد اعتقاده بأن ثمة حاجة إلى زيادة تبادل المعلومات واقتسام الخبرات في البلدان التي حققت نتائج مستدامة. وأعرب عن أمله في أن يساعد نموذج التمويل الجديد للصندوق العالمي على زيادة إمكانية التنبؤ بالتمويل من أجل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية وضمان الاستجابة العاجلة لاحتياجات بلدان البرنامج.

١٠٦ - وردا على ذلك، تناول نائب مدير مكتب السياسات الإنمائية، ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ثلاث مسائل. فقال إنه يوافق على أن نموذج التمويل الجديد للصندوق العالمي يوفر مزيدا من إمكانية التنبؤ وتولى مقاليد الأمور على الصعيد الوطني، وأكد للمجلس أن البرنامج الإنمائي سيواصل العمل مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز في ذلك الاتجاه. واعترف بأهمية الدور الذي تؤديه النساء والفتيات في مكافحة

الإيدز. وفيما يتعلق بالخطة الاستراتيجية، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، أشار إلى أن البرنامج الإنمائي يعمل على صقل إطار النتائج والموارد وجعله متوائما مع إطار المؤشرات الموحد في منظومة الأمم المتحدة وإدارة برنامج الأمم المتحدة المشترك القائمة على النتائج. وأكد لأعضاء المجلس أن ميزانية البرنامج الإنمائي المؤسسية تتضمن بنودا داعمة متصلة بفيروس نقص المناعة البشرية.

١٠٧ - وتناولت نائبة المدير التنفيذي، في صندوق الأمم المتحدة للسكان، أربع مسائل. أولا، أكدت الأهمية التي يوليها الصندوق للبيانات المدققة الموثوقة والتخطيط القائم على الأدلة ومواءمة البرامج وتخصيص الموارد. وشددت على أن الصندوق والبرنامج الإنمائي ملتزمان بتكثيف جهودهما للمضي بذلك العمل قدما، وضمان أن تكون البيانات مصنفة حسب نوع الجنس والسن، وحسنة التوقيت من أجل تتبع الاتجاهات. وثانيا، قالت أن الصندوق يعمل على ضمان أن تكون المؤشرات في خطته الاستراتيجية الحديثة، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، مطابقة لتلك الواردة في الإطار الموحد للميزانية والنتائج والمساءلة الذي وضعه البرنامج المشترك المعني بالإيدز، ومتوائمة بشدة مع مؤشرات المؤسسات الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وأعطت كمثال على المؤشرات المتوائمة على الصعيد العالمي مسألة تتبع انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين الشباب. وثالثا، نوهت بأن التمويل ضروري، غير أن التغيرات في التمويل ينبغي ألا تفضي إلى تدهور الانجاز في مجالات أخرى. وأكدت على أن الصلة بين النقود ونتائج التوعية تعتمد بالمثل على التزام سياسي قوي، كثيرا ما يكون بشأن قضايا لا تحظى بالشعبية، وعلى تخطيط سليم من أجل النجاح. ولا يمكن للأمم المتحدة، بدون هذا المزيج، تدعمه بيئة مواتية قوية وسيادة القانون، أن تنجح في التصدي بفعالية لوباء فيروس نقص المناعة البشرية، والنهوض بحقوق الإنسان لفئات السكان الرئيسية واحترام كرامتها وضمان توفر الخدمات الصحية الجيدة. وأخيرا، طالبت بزيادة الجهود المتعددة القطاعات لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، إلى جانب الخبرة التقنية الحيوية اللازمة، وإدماجها في مجالات الإنجاز الأخرى، التي لا يمكن بدونها استدامة الأنشطة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية.

١٠٨ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المتعلق بتنفيذ مقررات وتوصيات مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) (DP/2013/46-DP/FPA/2013/16).

ثالث عشر – مسائل أخرى

الاجتماع مع مجلس موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وهيئة الأمم المتحدة للمرأة

١٠٩ – أحاط رئيس مجلس موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع/هيئة الأمم المتحدة للمرأة المجلس التنفيذي علما بأحدث المعلومات عن المسائل التي تهم الموظفين على جميع المستويات ومن جميع أنحاء المعمورة، مع التمييز بين المعلومات المتعلقة بالبرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وأشاد بإدارة المنظمات لتفتحها واستعدادها للالتقاء بمجلس الموظفين سعيا للحفاظ على علاقات عمل طيبة. وركز على مسائل الشفافية الإدارية في التعيين والتوظيف والتعاقد، واشتراك الموظفين في خطط إعادة الهيكلة، واتصالات الإدارة والموظفين، وفيما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ركز على عدد العاملين الذين لديهم عقود الأفراد غير الموظفين.

١١٠ – ورد كل من مدير مكتب الشؤون الإدارية، ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ونائب المدير التنفيذي، بصندوق الأمم المتحدة للسكان، ونائب المدير التنفيذي، بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بصورة مستقلة على تعليقات رئيس مجلس الموظفين. وأعادوا تأكيد استعدادهم والتزامهم بالعمل على نحو وثيق مع مجلس الموظفين لضمان التصدي لشواغل الموظفين بصورة واضحة وشفافة، لحل أية قضايا معلقة.

١١١ – وأحاط المجلس التنفيذي علما بخطاب رئيس مجلس موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع/هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وتعليقات إدارة كل من البرنامج الإنمائي والصندوق والمكتب.